جوزف طربيه

مستعدّون لتحمّل تبعات موقعنا الريادي في الاقتصاد اللبناني

طوني كرم

لا يحتاج جوزف طربيه الى صفة محدّدة للتعريف به، فالرجل يترك بصماته أينما حل، وهو يتمتع بمزايا قيادية لافتة، سمحت له، حتى الآن، بتبوؤ مناصب رئيسة في مجالات عمله ونشاطه، فمن أستاذ محاضر في إدارة الأعمال، الى رئاسة دائرة ضريبة الدخل في وزارة المال في لبنان، ثم رئيس لمجلس الادارة ومدير عام لبنك الاعتماد اللبناني، وصولاً الى رئاسة مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان ورئاسة مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئاسة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب... وأخيراً رئاسة الرابطة المارونية، التي لا تزال تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية اللبنانية...

هذه المواقع القيادية التي يستحوذ عليها طربيه تجعل من الحديث اليه أكثر من ضرورة، فهو العارف ببواطن الأمور، انطلاقاً من ثقافة رفيعة وخبرة عميقة وشبكة واسعة من العلاقات والمعارف والصلات... وكل ذلك منحه تفوقاً في معاينة الواقع المعاش واستشراف المخاطر واقتراح الحلول،

يقول طربيه في هذا الحديث مع مجلة «عالم التجارة» إن تثبيت الاستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق واستثمار الأجواء الاقليمية والدولية المؤاتية، هي المهمة الواجبة الأولى للحكومة اللبنانية، من أجل استثمار المؤشرات الاقتصادية في لبنان التي بدا أن مسارها الايجابي عكس تداعيات الأزمة العالمية، فقد حقق لبنان ثاني أعلى نسبة نمو إقتصادي في المنطقة بعد قطر، وكان من بين دول قليلة تخطّت بأضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي. وشهد لنا العالم بأننا نموذج إقتصادي، وبالاخص مصرفي، يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية... ولا يتردّد جوزف طربيه في تجديد التزام القطاع المصرفي اللبناني بدعم هذا الاستثمار وتوجيهه، ويقول «إن إمكاناتنا تتيح لنا أن نعلن اليوم تكراراً إستعدادنا التام لتحمل التبعات التي يفرضها علينا موقعنا الريادي والمحوري في الحياة الاقتصادية اللبنانية، ووضع إمكانياتنا في تقديم التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية على أساس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، شرط توافر الأرضية القانونية المناسبة لهذه الشراكة».

في ما يلي نص الحديث مع طربيه:

99 مليار دولار ودائع المصارف حتى نهاية شباط ٢٠١٠

118 مليار دولار موجودات المصارف حتى نهاية شباط ٢٠٠٩

كيف تصف أوضاع القطاع المصرفي في لبنان؟ وما هي التحدّيات التي يواجهها؟

إن الحراك الكبير الذي يشهده العالم أوطاناً وتجمعات إقليمية وعبر القارات وعلى كل المستويات، بفعل الإعصار المالي، هو حراك غير مسبوق حجماً ونوعاً. وما تمّ صرفه أو تخصيصه من الأموال حتى الآن بهدف وقف الانهيار - وليس الانقاذ الفعلي- بلغ بأرقامه أعداداً غير مسبوقة. وهذا يظهر عنف الاعصار داخل هيكل النظام المالي الدولي وما أفرزه من نتائج كارثية، يصعب حصرها حتى الآن، واستبيان مداها وعمقها وانعكاساتها المقبلة.

وفي خضم هذا السياق يعيش قطاعنا المصرفي في لبنان منذ سنوات ورشة عمل ضخمة تهدف الى تقوية القطاع، والارتقاء به الى أرفع المستويات، والى تعزيز متانته المالية ومكانته في الأوساط الإقليمية والدولية.

وقد بادرت السلطات النقدية والرقابية طوال هذه الفترة الى تطوير الأنظمة والتشريعات التي ترعى نشاط المؤسسات المصرفية وتحكم أداءها بالتعاون الوثيق والمتواصل مع جمعية مصارف لبنان، كما حرصت مصارفنا من جهتها على متابعة جهودها الرامية الى تحديث بُناها وتقنيات عملها وتطوير وتنويع منتجاتها وخدماتها، وعلى الاستمرار في تمويل القطاعين العام والخاص، والتوسع المدروس داخلياً وخارجياً. وبفضل هذا الأداء المتميّز، استطاع قطاعنا المصرفي أن يتجاوز العديد من المصاعب والأزمات السياسية

أصول القطاع المصرفي اللبناني تفوق بـ٤ أضعاف الناتج المحلي

والاقتصادية والأمنية، المحلية والدولية، وأن يحقق في الوقت نفسه نمواً قياسياً على صعيد مؤشراته كافةً، بحيث فاقت موجودات المصارف التجارية وحدَها في نهاية شباط من هذا العام ١١٨ مليار دولار، وقاربت ودائعها ٩٩ مليار دولار وتسليفاتها ٦٠ ملياراً موزّعة مناصفةً بين القطاعين العام والخاص ، فيما بلغ معدل ملاءة القطاع ١٢,٥ في المئة بحسب معايير بازل٢، ولامست نسبة السيولة الاجمالية بمختلف العملات الـ ٦٠ في المئة.

هذا النموذج من السيولة الداعمة للملاءة يسمح لنا رغم ضيق الهوامش- ومن خلال ضبط تكاليف التشغيل- بتحقيق معدلات ربحية مقبولة، وتوسيع توظيفاتنا في الداخل نحو خدمات وشرائح جديدة، وفي الخارج نحو أسواق إقليمية متنوّعة في مستوى مداخيلها وحجم أعمالها.

ماذا عن العلاقة مع القطاع العام وتمويله؟

إن إمكاناتنا تتيح لنا أن نعلن اليوم تكراراً استعدادنا التام لتحمل التبعات التي يفرضها علينا موقعنا الريادي والمحوري في الحياة الاقتصادية اللبنانية، ووضع إمكانياتنا في تقديم التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية على أساس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، شرط توافر الأرضية القانونية المناسبة لهذه الشراكة. لذلك نشدّد على ضرورة التعجيل في إقرار مشروع قانون الشراكة المذكور الموجود حالياً في مجلس النواب، وكذلك على أن تضع الدولة لائحة أولويات للمشاريع ذات الإنعكاس المباشر على النمو الاقتصادي، وفي طليعتها مشاريع المياه والكهرباء والسدود والطرق والإتصالات.

هل هناك تخوف على القطاع المصرفي بسبب تركّز توظيفاته في الدين العام ؟

إن عودة الاستقرار الداخلي، الذي افتقده لبنان طويلاً، هي فرصة ذهبية. وكلنا نشعر اليوم بأن هذه

١٧ مصرفاً لبنانياً تملك ٢٢٠ وحدة وفروعاً ومكاتب تمثيل في ٢٥ سوقاً أجنبية منها ١٢ دولة عربية

المظلة لا بديل لها لحماية الوطن بمواطنيه وحدوده وطاقاته وإمكاناته.

ونحن نعتقد أن تثبيت الاستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق واستثمار الأجواء الاقليمية والدولية المؤاتية، هي المهمة الواجبة الأولى للحكومة. قبل أشهر، سلّطنا الضوء على المؤشرات الاقتصادية في لبنان التي بدا أن مسارها الايجابي عكس تداعيات الأزمة العالمية، وعكس معطيات الأوضاع الداخلية السائدة آنذاك وإرباكاتها. وجاء إنطلاق الحكومة مدعومة بالتوافق ليعزز الآمال. فحقق لبنان ثاني أعلى نسبة نمو إقتصادي في المنطقة بعد قطر، وكان من بين دول قليلة تخطّت بأضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي. وشهد لنا العالم بأننا نموذج إقتصادي، وبالأخص مصرفي، يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية.

وما أقوله ليس فيه مغالاة، فالاحصاءات والأرقام المنجزة (او التي في طور الانجاز والاعلان) تدل على ذلك وتؤكده، ومنها ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك ارتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الأساسية، وثبات حجم التحويلات الواردة من اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين، وتحسن الصادرات اللبنانية نوعاً ونتائج، وإرتفاع حركة السياحة بكل قطاعاتها الى مستويات قياسية غير مسبوقة، وإنخفاض الفوائد ذات التأثير الايجابي المباشر على الديون الحكومية، والمحفّزة لتوسيع عمليات الائتمان للمؤسسات والأفراد، وغير ذلك من المؤشرات الإيجابية الواعدة.

لكن هذه الإيجابيات لا تشكّل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشاكل لبنان الأساسية. فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً

يأمل البنك المركزي في أن ترتفع المداخيل الواردة من الانتشار المصرفي الخارجي من نحو ٢٠ في المئة حالياً الى ما يزيد على ٤٠ في المئة

للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطّردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية، ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الأسر، والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة وإعادة الاعتبار جدياً لدولة المؤسسات والقانون بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي. وهذا ما يستدعي من الدولة وأصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا المدني إرساء رؤية وبرنامج متكاملين تصب كل الجهود في إطارهما.

لم يتضمن مشروع موازنة ٢٠١٠ زيادة الضريبة على القيمة المضافة وإنما تضمن زيادة الضريبة على ربح الفوائد... عموماً ما رأيك في زيادة الضرائب في الوضع الراهن؟

ينبغي التنبّه الى أن دقة الأوضاع المالية لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً، فارتفاع حجم الدين العام، رغم تقلص نسبته الى الناتج، لا يمكن مواجهته بزيادة الأعباء الضريبية في وقت نسعى فيه الى تكبير حجم الاقتصاد، وهو الهدف الاستراتيجي في خطط النهوض والانقاذ. بل يتوجب

يجب أن يكون في أول مهمات الحكومة تنفيذ التزاماتها الاصلاحية في مؤتمر باريس

منح المزيد من الحوافز الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة أكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد، ما يساهم في إحداث تحوّل في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان، أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو- إقتصادية القائمة.

ما هي في رأيك السبل الواجب إتباعها لمعالجة الاختلالات؟

يجب أن يكون في أول إهتمامات الحكومة الجديدة إستئناف تنفيذ لائحة الإصلاحات التي إلتزمت بها في مؤتمر باريس، ومعالجة الإختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة، وتحسين المناخ الإستثماري والبنية الإستقبالية للإقتصاد اللبناني التي بدأت تفقد الكثير من مميزاتها التفاضلية بفعل ضعف التشريع الذي يحفّز النشاط الاقتصادي ويجذب الإستثمار، والبطء بالإصلاحات والبيروقراطية وضعف الحوكمة وتدهور البنية التحتية للمرافق العامة من ماء وكهرباء وإتصالات وطرق ومواصلات. كما أن هناك حاجة لتفعيل موجودات الدولة، وهو عنوان أوسع من عملية الخصخصة التي تعني مجرد بيع موجودات، حيث أن تفعيل موجودات الدولة يشمل تحريك طاقات جامدة تملكها الدولة، مثل استثمار الثروات الجوفية المائية والنفطية والأراضي الأميرية الشاسعة، وإمكانات البلد السياحية، وغيرها.

لماذا تستمر المصارف بالسعي لتملّك وحدات مؤسسات مصرفية خارج لبنان؟

إننا نشهد من وقت الى آخر توسّعات مصرفية لبنانية جديدة في أسواق خارجية، من بينها أسواق لم تصل اليها المصارف في توسعاتها السابقة؛ ومنها إطلاق وحدات مصرفية، أو فروع في أسواق عربية وأفريقية وأوروبية. وثمة من يبحث عن إرساء وجود في أسواق أبعد تتميز بوجود جاليات لبنانية مغتربة وعاملة فيها.

ويرحّب البنك المركزي بسياسات انتشار البنوك اللبنانية خارج الحدود ضمن ضوابط وأهداف محدّدة، واكتساب مرونة إضافية في الالتزام بالمعايير المصرفية، وفي مقدمها متطلبات «بازل٢» وتوزيع الأنشطة والأعمال والمخاطر، خصوصاً أن السوق المحلية لا يمكنها استيعاب الحجم المتنامي للقطاع المصرفي الذي تفوق أصوله الحالية، داخل لبنان وخارجه، نحو ٤ أضعاف الناتج المحلي.

وحقّقت المصارف اللبنانية، خلال السنوات الأخيرة، توسّعات خارجية كثيفة ونوعية أعادت البريق الى الوجود الخارجي التاريخي. وتتركّز أغلبية هذه التوسّعات في الأسواق العربية المجاورة، علماً أن أحدث المعطيات تشير الى أن ١٧ مصرفاً لبنانياً يتملك ٢٢٠ وحدة وفرعاً تابعاً ومكاتب تمثيل في ٢٥ سوقاً خارجية، من بينها ١٢ دولة عربية.

وتواكب المصارف، بشكل حثيث، الفرص الموجودة أو المرتقبة في أسواق المنطقة. وهذا يكمل ما كرّسته تجارب الوجود المصرفي اللبناني القوي في أسواق: سوريا والأردن ومصر، وبمستوى أقل في السودان والجزائر وليبيا، هذا فضلاً عن الوجود المباشر أو امتلاك شبكة علاقات متميّزة في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تستثمر المصارف ميزة إضافية ترتبط موضوعياً بالانتشار اللبناني الواسع في الخارج، حيث يضاهي عدد اللبنانيين المهاجرين أو العاملين في المنطقة والعالم ٤ أضعاف أعداد المقيمين، والجزء

الأكبر منهم في القارتين الأفريقية والأميركية ، فضلاً عن الوجود القوي في أوروبا . وهذا ما يحفّز بعض المصارف على اللحاق بهم الى أسواقهم في أميركا الشمالية والجنوبية، كذلك الأمر في الأسواق الأوروبية، حيث يتركز الوجود المصرفي اللبناني المباشر في : فرنسا، بريطانيا وسويسرا، وحديثاً في المانيا؛ كما يمتدّ الى أميركا وكندا والبرازيل ، مع ملاحظة وجود وحدات أو فروع لمصارف لبنانية في قبرص التي انضمت بدورها الى الاتحاد الأوروبي .

ويأمل البنك المركزي أن ترتفع المداخيل الواردة من الانتشار المصرفي الخارجي تباعاً من نحو ٢٠ في المئة حالياً الى أكثر من ٤٠ في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة ، وهذا ما يساعد على تحسين تقييمها لدى مؤسسات التصنيف الدولية.

كيف تنظرون الى مستقبل سوق بطاقات الائتمان في لبنان؟

أظهر تقرير أعدّته جمعية مصارف لبنان نمواً قوياً في سوق بطاقات الدفع المصرفية المحلية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وتجلّى ذلك أساساً في ارتفاع عدد أجهزة الصرّاف الآلي ٣٧ في المئة من ٨٨١ جهازاً سنة ٢٠٠٤ الى ١٢٠٧ أجهزة آخر سنة ٢٠٠٩، وزيادة عدد البطاقات ٥٧ في المئة من ١,٠٤ مليون بطاقة الى ١,٦٣ مليون، فضلاً عن مضاعفة حركة المدفوعات والسحوبات أكثر من ضعفين ، إذ نمت بنسبة ٢١٠ في المئة تقريباً من ٣٧٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ الى ١١٥٩ مليوناً العام الماضي.

ووصل عدد البطاقات المصدّرة من بنوك وشبكات لبنانية في نهاية العام الماضي، إلى نحو ١,٦٣ مليون بطاقة. وهذا يعني نظرياً أن البطاقات منتشرة بكثافة عالية قياساً بعدد المقيمين البالغ نحو ٤ ملايين نسمة. لكن نمط الصرف الإلكتروني يكشف أن «بطاقات الرواتب» هي الطاغية. فيما يحمل الكثير من اللبنانيين الكثير من البطاقات المصدّرة من مصادر مختلفة تبعاً لإقدام البنوك على تزويد كل مودعيها بالبطاقات ودون اشتراط لحجم الوديعة. كما تزوّد أغلبيتهم ببطاقة ائتمان محدّدة السقف وفق ملاءة العميل. والبعض من زبائن المصارف يتباهى بحمل أعداد متنوّعة من البطاقات تفوق العشر، وقد تصل إلى العشرين بطاقة.

ما هو دور المصارف في حماية المستهلك من أعمال احتيالية غالباً ما تقع في التعاملات المصرفية الالكترونية؟

الايجابيات في القطاع المصرفي لا تشكّل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان

على صعيد شبكة الأمان باشرت المصارف بتجهيز أجهزة الصراف الآلي التابعة لها أو المدارة من قبلها بتقنيات جديدة تهدف إلى زيادة تحصينها في منع عمليات السرقة والتزوير. وذلك تنفيذاً لتعميم حديث صادر عن البنك المركزي يطلب إنجاز هذه التعديلات التكنولوجية في مهلة أقصاها منتصف العام الحالي.

وبموجب التعميم، يتوجّب أن تقبل أجهزة الصراف كل بطاقات الائتمان والوفاء المحلية والدولية المقبولة من البنك المركزي. وهي بطاقات فيزا، ماستر كارد، أميركان اكسبرس، داينرز وبطاقات الدفع الصينية (مرخص لها لأجهزة الصراف الآلي فقط ولا تصلح في أجهزة نقاط البيع) .وهذه البطاقات تمّ اعتمادها حديثاً، ما يفرض إدخال برنامج خاص بها، مع خيار إدخال اللغة الصينية، أيضاً على القارئ الخاص بأجهزة الصراف التي تحمل حالياً اللغات العربية، والإنكليزية والفرنسية. ويفرض أن تكون مزوّدة بآلات تصوير متقنة تلتقط ما لا يقل عن ٤ صور لكل عملية تجري بواسطة البطاقة المصرفية، وحصر

المدى المحيط بها بما لا يمكّن أي طرف غير الطرف المستعمل للبطاقة من قراءة الرمز السري. كذلك أن تكون مجهزة تقنياً ومادياً لضبط فتحة إدخال البطاقة بشكل متقن يحول دون استعمالها لغير الغاية المخصّصة لها.

كما يفرض التعميم، إجراء كشف دوري على هذه الأجهزة كافة وعلى آلات التصوير للتأكد من عملها بشكل صحيح وللتأكد من سلامة وأمان البيئة المحيطة بها. وتخزين الصور الملتقطة للعمليات التي تجري بواسطة أجهزة الصراف الآلي لمدة كافية لا تقل عن المهلة العقدية أو القانونية من الاعتراض من قبل صاحب البطاقة المستعملة. وتمكين أية جهة ذات صفة من الاعتراض على عملية أجريت على جهاز الصراف. وتهدف الإجراءات إلى تعزيز وسائل الحماية والوقاية من التزوير والاختلاس.

وساهمت إجراءات سابقة في منع عمليات الاختلاس. وأبرز هذه الإجراءات إبلاغ صاحب البطاقة فور استعمال بطاقته، لا سيما على أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة نقاط البيع أو على شبكة الإنترنت، بتفاصيل العملية وذلك بواسطة رسالة قصيرة توجّه إلى هاتفه الخلوي (النقال)، ما لم يرفض العميل ذلك خطياً، تتضمن على الأقل مكان وتاريخ وتوقيت تنفيذ العملية وقيمتها ونوع العملة.

كم تقدّرون حجم التداولات الالكترونية عبر المصارف ؟

بلغ حجم سوق المدفوعات الإلكترونية، عبر البطاقات المصرفية المصدّرة من مصارف وشبكات لبنانية والبطاقات الخارجية المستخدمة في لبنان، نحو ٦,٥٥ مليارات دولار، خلال العام ٢٠٠٩. بزيادة قدرها نحو ١٠٥٠ مليون دولار، ونسبتها ١٧,٨٣ في المئة، قياساً بالعام السابق.

١٢٠٧
عدد أجهزة الصراف الآلي في نهاية العام ٢٠٠٩ بعدما كان ٨٨١ في العام ٢٠٠٤